العدد (4074) السنة الخامسة عشرة - الثلاثاء (28) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

برلمانيّون: الرئاسة تريد إبراء ذمّتها وإسقاط الفرض

مجلس النوّاب يدشّن الاستجوابات: أسبوع واحد لمساءلة 5 وزراء

■ نائبة قدّمت طلبها قبل عام تنتقد التلاعب بالمواعيد

انتقد نواب من مختلف الكتل السياسية تخصيص أسبوع واحد من نهاية الفصل التشريعي لملف الاستجوابات، معتبرين أنّ هذا الإجراء يوحي بأنّ رئاسة البرلمان تسعى لـ"إبراء ذمتها". ومن أصل 8 استجوابات أعلنت رئاسة البرلمان استكمال شروطها، هناك 5 تم تحديدها في الاسبوع الاخير من الفصل التشريعي الحالي، الذي سينتهي الخميس المقبل.

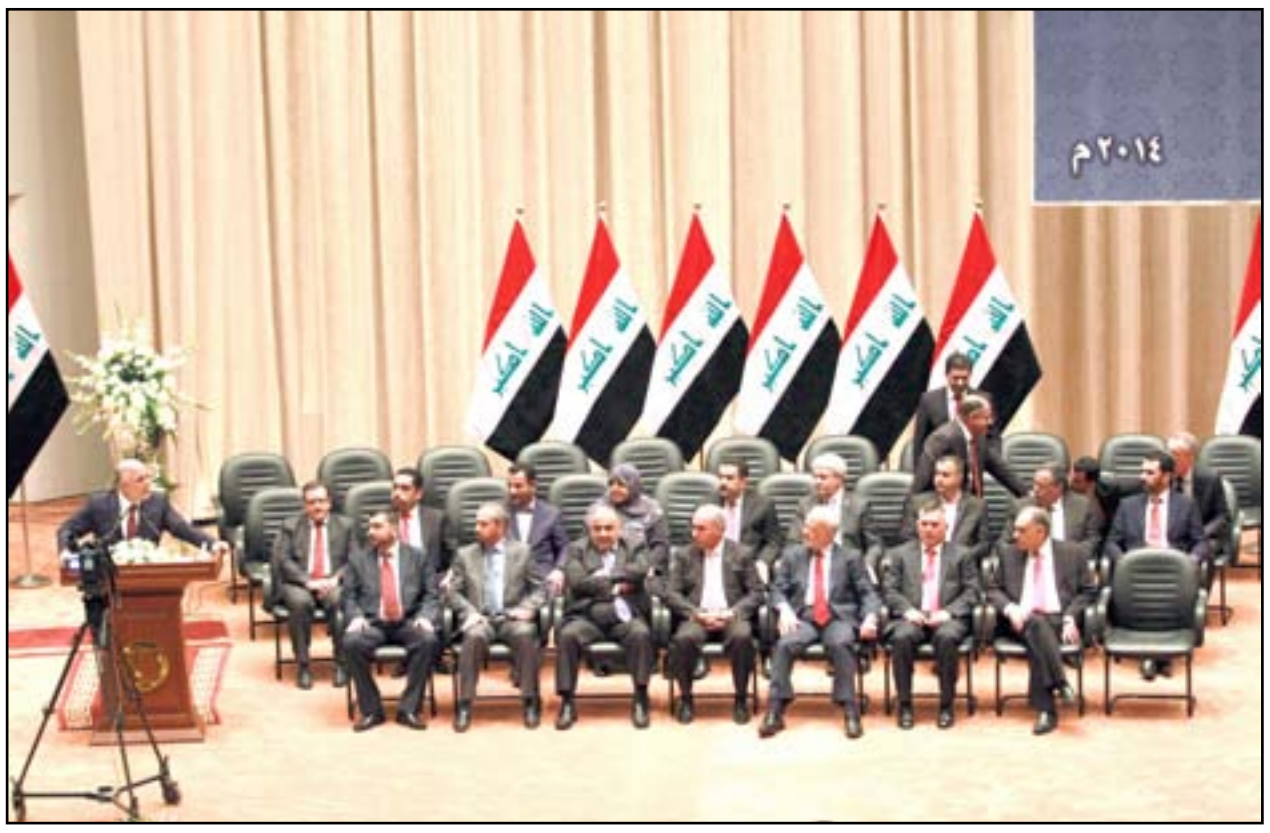

حكومة العبادي خلال جلسة منح الثقة..ارشيف

□ بغداد / محمد صباح

ويعلق بعض النواب أملهم على وصول الموازنة خلال اليومين المتبقيين من الفصل التشريعي. مؤكدين إمكانية تمديد عمل البرلمان لاستكمال مناقشة الموازنة الى جانب المضي بالاستجوابات.

وعادت عجلة الاستجوابات البرلمانية إلى الدوران بعد عدة أشهر من "السبات"، وبدأ مجلس النواب أمس استجواب وزير الاتصالات حسن الراشد.

وأعلنت رئاسة البرلمان، مطلع تشرين الثاني، تخصيص الأسبوع الأخير من الشهر الجاري موعداً لاستجواب عدد من الوزراء.

وتقول النائبة زينب الطائي، مقدمة طلب استجواب وزير الزراعة، "هناك مماطلة من هيئة رئاسة مجلس النواب بالتعاطي مع ملف الاستجوابات الموجودة في أدراجها وتحديد مواعيد مبكرة للاستجواب ووضعها في جدول اعمال الجلسات".

وتعبّر الطائي، في تصريح لـ(المدى) أمس، عن استغرابها ودهشتها من قيام رئاسة مجلس النواب تخصيص الاسبوع الاخير من تشرين الثاني لملف الاستجوابات، مؤكدة أنّ "ملفي استجواب وزيري الزراعة والتربية تم تقديمهما قبل سنة، أما استجواب وزيري الاتصالات والنقل فقدم في شهر نيسان الماضي، أما استجواب الكهرباء فقدم في أيار الماضي".

وتؤكد عضو كتلة الاحرار البرلمانية أن "رئاسة مجلس النواب ارتكبت خطأً كبيرا بتحديدها مواعيد الاستجوابات وحصرها في الأسبوع الأخير من هذا الشهر"، محذّرة من "تمرير هذه الاستجوابات بسلة واحدة أسوة بقوانين مهمة تم تمريرها بهذه الطريقة".

وتابعت الطائي "أبلغتني الدائرة البرلمانية بعدم تحديد موعد لاستجواب وزير الزراعة الذي تم تقديمه في شهر تشرين الثاني لعام ٢٠١٦"، مشيرة الى أن "رئاسة البرلمان تتحجج بأن النائب المستجوب هو من يحدد موعد الاستجواب وليس هي".

وكانت المدى قد كشفت، في ١٤ من الشهر الجاري، أن عملية الاستجواب ستبدأ باستجواب وزراء الاتصالات والتعليم العالي والكهرباء الزراعة، على ان تختتم نهاية الشهر الجاري بعد ان تم تدقيق ملفات هذه الطلبات ومراجعة الأسئلة من قبل لجنة الاستجوابات.

وتذكر عضو كتلة الاحرار بأن "القائمة التي أعلن عنها رئيس مجلس النواب حددت استجواب كلٍ من رئيس ديوان الوقف السني ووزراء الاتصالات والزراعة والتربية والنقل والكهرباء"، ولم تستبعد "وجود ضغوطات من جهات معينة لتعطيل بعض الاستجوابات".

وتلفت النائبة زينب الطائي الى "وجود حراك من بعض النواب لسحب تواقيع الاستجواب بهدف عرقلتها أو تعطيلها"، مشيرة الى أن "بعض النواب كانوا يتحركون داخل مجلس النواب لحث زملاء لهم على سحب تواقيعهم من استجوابات محددة ومعروفة".

وترى عضو لجنة الزراعة أن "مواعيد الاستجوابات التي حددتها رئاسة مجلس النواب غير صحيحة"، معتبرة أن "وضع الاستجوابات في الأسبوع الأخير من الشهر الحالي يوحي بأن هيئة رئاسة مجلس النواب تريد إبراء ذمتها وإسقاط الفرض".

وكان رئيس مجلس النواب قد أعلن، مطلع تشرين الثاني الجاري، وجود طلبات لاستجواب عدد من المسؤولين في البرلمان وستتم في الأسبوع الأخير من هذا الشهر.

على الصعيد ذاته، يؤكد النائب أمين بكر، عضو اللجنة القانونية، أن "ملف الاستجوابات ماضٍ من دون توقف في الفصل التشريعي الحالي أو الذي يليه"، وشدد على أن "الاستجوابات لن تتأثر وستبقى كما هي في حال إرجائها إلى الفصل التشريعي المقبل".

ويؤكد أمين بكر، في تصريح لـ(المدى)، أنّ "الكثير من الاستجوابات سياسية لكن بعضها حقيقي، وهذا يجعلنا أمام تبادل الاتهامات بين النائب المستجوب وأعضاء كتلة الوزير".

ويعترف عضو اللجنة القانونية بأن "هناك ضغوطات سياسية تمارس لإعاقة ملف الاستجوابات"، مشيرا الى أن "بعض الكتل السياسية تحاول كسر النصاب من اجل عدم تحقيق جلسة النصاب".

في السياق ذاته، يرى بدر الفحل، عضو الهيئة السياسية لاتحاد القوى أن "الاستجوابات، التي تم تحديد مواعيد لها خلال الأسبوع الجاري، فيها استهداف شخصي وسياسي وحزبي للمسؤولين الذين سيتم استجوابهم".

ويقول الفحل لـ(المدى) امس، ان "استجواب رئيس الوقف السني من قبل حزب سني فيه استهداف شخصي واضح لرئيس الوقف من أجل الحصول على استثمارات وأموال الوقف السني لتمويل هذا الحزب السني".

وأضاف عضو كتلة اتحاد القوى أن "النواب المقدمين على استجواب لعدد من الوزراء لديهم خصومات مع هؤلاء المسؤولين او خصومات كتلة مع أخرى"، معتبرا "وضع جميع الاستجوابات في آخر أسبوع يعد خطأ كبيراً وقع فيه مجلس النواب".

ويؤكد النائب بدر الفحل أن "على هيئة رئاسة البرلمان تحديد أسبوع كامل لكل استجواب من أجل منح المساحة الكاملة للنواب للتفكير بالقناعة في الأجوبة أو عدمها".

ورأى الفحل أن "مصير هذه الاستجوابات والمضي بها، أمر مرهون بوصول الموازنة العامة إلى مجلس النواب".

ويوضح النائب صلة الاستجوابات بالموازنة بالقول ان "عطلة الفصل التشريعي الحالي تبدأ نهاية الأسبوع الحالي مما يعني تأجيل كل الاستجوابات إلى الفصل التشريعي المقبل". لكنه أشار الى انه "في حال وصول الموازنة إلى البرلمان خلال اليومين المقبلين فسيتم تمديد الفصل التشريعي شهراً آخر".

وأكد الفحل أن "اللجنة المالية تتوقع وصول مسودة مشروع الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٨ يوم الثلاثاء او الأربعاء".

ولفت عضو اتحاد القوى الى أن "قائمة الاستجوابات تضم وزراء النقل والكهرباء والاتصالات والتربية، أما الوزراء الذين حصلت موافقة رئاسة البرلمان على استجوابهم ولم تحدد لها مواعيد الاستجواب هم كل من وزيري الزراعة والتعليم العالي ورئيس ديوان الوقف السني"، مشيرا الى أن "مجموع الاستجوابات، التي حددت لها مواعيد والتي لم يحدد لها، يصل إلى ثمانية".

رئيس حكومة الإقليم يدعو بغداد للتهدئة وبدء الحوار

بارزاني: الاستفتاء مكسب مقدّس ولن نقبل فرض الأمر الواقع

□ بغداد / المدى

اعتبر رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني قرار إجراء الاستفتاء بأنه كان "صائباً ومكسباً مقدساً لكردستان"، مؤكدا أن سياسة فرض الامر الواقع بالقوة في المناطق المتنازع عليها "لن يغير في طبيعة هويتها".

وتصاعدت الازمة بين بغداد وإقليم كردستان عقب إجراء الاخير الاستفتاء في أيلول الماضي، وبلغت ذروتها بانتشار القوات الاتحادية في كركوك والمناطق المتنازع عليها في ٤ محافظات، بالاضافة إلى فرض الحظر الجوي على مطارات الإقليم.

وقال مسعود بارزاني، خلال اجتماع مع قيادات وأعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني، إنّ "بغداد كانت تنوي الهجوم على كردستان منذ زمن بعيد والاستفتاء لم يكن بسبب ما حدث وحتى لو لم نجر الاستفتاء فإن الهجوم كان سيتم"، مجدداً التأكيد على أن "الاستفتاء كان قراراً صائباً وهو أهم وأقدس مكسب لشعب كردستان وكان يجب أن يجري في وقت".

وأضاف رئيس إقليم كردستان المنتهية ولايته ان "الاستفتاء هو الصوت الشرعي والسلمي لشعبنا ولا يمكن لأي قانون أو حكومة أن تلغي صوت شعبنا"، معتبرا أن "ما حدث أنّ فئة خانت وباعت كركوك ولو لم تحدث الخيانة لكان شعب كردستان يعيش أوضاعا أخرى".

ورأى زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني أن "الخيانة وفرض الأمر الواقع بالسلاح والقوة لن يغير هوية المناطق الكردستانية خارج الاقليم... وقلناها ونقولها إننا نريد أن تكون كركوك نموذجاً للتسامح والتعايش بين جميع المكونات الدينية والقومية ولن نقبل فرض الامر الواقع بأي شكل".

في سياق ذي صلة، جدد رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني دعوته الى بغداد لاستئناف الحوارات بشأن المسائل الخلافية بين الجانبين.

وتشترط الحكومة الاتحادية، لبدء الحوارات مع أربيل، إلغاء نتائج الاستفتاء والتسليم الى الدستور بشأن سيادة الاراضي العراقية.

وأنهت المحكمة الاتحادية الاسبوع الماضي الجدل بشأن قرار الاستفتاء بعد الطعن بدستوريته وإلغاء الآثار المترتبة عليه.

وأشار نجيرفان بارزاني، خلال استقباله السفير الهولندي في بغداد ماتيغس، الى "أهمية دور المجتمع الدولي في تهيئة الاجواء لبدء حوار جدي بين أربيل وبغداد". وجدد موقف إقليم كردستان الداعي الى "تهدئة التوترات والبدء بحوار مع الحكومة الاتحادية على أساس الدستور".

ولفت رئيس حكومة الإقليم، بحسب بيان اطلعت عليه (المدى) امس، الى أن "استمرار الحصار على مطارات الإقليم له تأثيرات سلبية في مجالات إيصال المساعدات الإنسانية الى النازحين واللاجئين وعمل المنظمات الدولية ومعالجة المرضى وجرحى قوات البيشمركة.

وقدم نيجيرفان بارزاني رؤية عن الاوضاع السياسية والمالية في الاقليم ومساعي حكومته لاجتياز المشكلات السياسية والمالية، مسلطاً الأضواء على "مسودة مشروع قانون الموازنة الفيدرالي للعام المقبل ٢٠١٨ وخفض حصة الإقليم منها".

يستكمل استجواب وزير الاتصالات في جلسة اليوم

البرلمان يلغي مكاتب المفتّشين ويسمّي رئيس الادّعاء العام

□ بغداد / المدى

صوّت مجلس النواب، خلال جلسته التي عقدها أمس وحضرها ١٨١ نائباً، على قرار مبدئي لإلغاء مكاتب المفتشين العموميين واختيار رئيس الادعاء العام، ورئيس هيئة الإشراف القضائي. وفي مستهل الجلسة التي ترأسها سليم الجبوري، صوت المجلس على موفق محمود العبيدي لشغل منصب رئاسة الادعاء العام، وجاسم محمد العميري لشغل منصب رئيس هيئة الإشراف القضائي بناءً على ترشيح مجلس القضاء الأعلى.

وتضمنت الجلسة التصويت من حيث المبدأ على المضي بمقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته المقدم من اللجنتين القانونية والمالية. وأتم المجلس التصويت من حيث المبدأ على المضي بمقترح قانون إلغاء مكاتب المفتشين العموميين المقدم من اللجنة القانونية. وأنجز المجلس أيضاً التصويت على قرار نيابي مقدم من اللجنة القانونية باعتبار ناحية الزوية في محافظة صلاح الدين منطقة منكوبة.

وشهدت الجلسة استجواب وزير الاتصالات حسن الراشد من قبل النائبة هدى سجاد، التي وجهت عدداً من الاسئلة الى الوزير المستوجب بينها استفسار بشأن أسباب إحالة عقد الشراكة الخاص بالانترنت من الشركة العامة للانترنت إلى شركتي سمفوني وأيرثلنك. وتساءلت النائبة هدى سجاد عن مصادقة توصيات لجنة الدراسة والتحليل التي لم توص بالاحالة الى شركة سمفوني وطلبت تشكيل لجنة وزارية تتم من خلالها الاحالة، مشيرة الى ان الشركة لم تقدم وثائق او شهادات عن قيامها بأعمال مماثلة ومصادق عليها وان شركات الوزارة تنطبق عليها تعليمات التعاقدات الحكومية.

وفي رده أكد الوزير حسن الراشد أن لجنة الإحالة والتحليل درست ٣ عروض تم تقديمها ،إذ عرضت شركة سمفوني تقديم عطاءات بإيراد يبلغ ١٥٪ وشركة دجلة ١٠٪ وشركة المرسال ١٢٪ وتم اختيار العطاء الاول كونه أفضل فنيا وتجاريا، لافتا الى انه تم الاستناد إلى توصيات تخص التفاوض مع الشركة الفائزة بالعطاء كما ان العقود الحكومية حددت مسائل تتعلق بالتفاوض السعري فيما كتاب وزارة التخطيط في ٢٠١٤ يشير الى عدم خضوع العقود الخاصة بمشاريع شركات الخاصة والتمويل الذاتي للتعليمات الحكومية ، موضحاً بأن زيادة واردات الدولة أمر جيد ولايعد فرصة للطعن في اي مشروع يدر واردات وأن لجنة التفاوض لاعلاقة لها بمدة العقد وإنما بالاسعار، كما أن هيئة النزاهة ولجنة النزاهة النيابية أجرتا تحقيقاً بهذا الخصوص.

بعدها قرر رئيس المجلس استكمال عملية الاستجواب في جلسة اليوم الثلاثاء، بعد استئناف الجلسة مباشرة ،على ان يتم رفعها عقب الانتهاء من عملية الاستجواب.

رئيس الجمهوريّة يدعو لاختيار محافظ جديد

حديث معصوم عن المادة 140 يثير غضب عرب وتركمان كركوك

أكد رئيس الجمهورية فؤاد معصوم، أمس الإثنين، أن المادة ١٤٠ دستورية وستبقى لحين تطبيقها، ودعا مجلس المحافظة الى اختيار محافظ جديد. ووصل رئيس الجمهورية الى كركوك، صباح أمس، وعقد اجتماعا مغلقا مع المحافظ بالوكالة راكان الجبوري، وتلاه بلقاءات مع مسؤولي الدوائر الحكومية والاجهزة الامنية. ولم يحضر العرب والتركمان اللقاءات التي عقدها في مبنى المحافظة قبل المؤتمر، كما لم يحضروا اجتماعات أخرى أجراها في مبنى سكرتارية رئاسة الجمهورية في المحافظة.

□ كركوك / مروان العاني

وقال معصوم، خلال مؤتمر صحفي حضره مراسل (المدى)، إن "كركوك مدينة عريقة تجمع جميع المكونات وهي عراق مصغر"، مشيرا الى أن "هدف الزيارة هو الحرص على كركوك وتحقيق التصور بما يجب ان تكون عليه المدينة وتعزيز التعايش والأخوّة بين جميع مكوناتها".

وأضاف رئيس الجمهورية "نحن حريصون كل الحرص على أن تكون كركوك مدينة لجميع المكونات عرباً وتركماناً وكرداً وكلداناً وآشوريين"، مؤكدا أن "الهدف من زيارتنا هو ان نبعد المحافظة عن المشاكل التي ربما تأتي اليها ونوقف أي محاولة لبث الفتنة بين مكوناتها". وبشأن الانتخابات في المحافظة، قال رئيس الجمهورية إن "إجراء انتخابات مجلس محافظة كركوك هو رهن بصدور قانون، والحديث بشأن التشريع ما زال بطور التداول". وأكد رئيس الجمهورية، خلال مؤتمره الصحفي، ان "المادة ١٤٠ هي مادة دستورية وتبقى لحين تطبيقها".

وتنص المادة ١٤٠/ ثانياً من الدستور على أن المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية، المنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، تمتد وتستمر الى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور، على أن تنجز كاملةً (التطبيع، الإحصاء، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها، لتحديد إرادة مواطنيها) في مدة أقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانونَ الاول سنة الفين وسبعة.

وكشف رئيس الجمهورية انه "شكل لجنة لمتابعة القرارات الدستورية من عدمها التي صدرت في الآونة الأخيرة"، مشيرا الى ان "هنالك اجهزة ودوائر تعمل بقانون بريمر ومازالت تعمل ولايمكن إلغاء ذلك ،لأنها تعمل بقانون والقانون لا يلغى إلا بقانون او يعدل".

وشدد معصوم على "ضرورة اجتماع مجلس المحافظة وانتخاب محافظ لكركوك"، معتبرا أن "مهمة مجلس المحافظة هو ان يختار محافظا لكركوك، ولا يحق لاحد اختيار محافظ جديد لكركوك سوى مجلس المحافظة".

بدوره، وصف محافظ كركوك راكان الجبوري زيارة رئيس الجمهورية بالمهمة، مشيرا الى أن "كركوك تمر بمرحلة انتقالية وبحاجة لإشاعه روح التعايش وتعزيز الأمن والاستقرار".

وأضاف الجبوري "ناقشنا كثيرا من الامور مع رؤساء الوحدات الادارية والاجهزة الامنية شرح صورة كركوك وواقعها، وأهمية حلّ جميع المتعلقات في كركوك".

وفي سياق متصل، وصفت الجبهة التركمانية، أمس الإثنين، تصريحات رئيس الجمهورية فؤاد معصوم بشأن كركوك والمادة ١٤٠ من الدستور بـ"انحياز حزبي".

وقالت الجبهة في بيان انه "من المعلوم أن رئيس الجمهورية فؤاد معصوم هو رئيس لكل العراقيين وليس رئيساً لحزب ولقومية واحدة". وأضافت الجبهة التركمانية "عقب هذا التصريح من فؤاد معصوم فإننا نرفض رفضا قاطعا أي دور من قبله في حل مشكلة المناطق المحتلة ديموغرافيا ونطالب دورا من رئيس الوزراء بتشكيل غرفة عمليات خاصة للقاء القيادات ذات العلاقة وتهيئة الاجواء لحوار بنّاء وحل دائم لقضية كركوك المستعصية".